تبليغ القاضي امرا الى قاض اخر ليتمه فيجوز للقاضي
ان يرسي الى قاض اخر ليجري فيه عنده الثاني
ويسمى كتاب لكن بشرط ان يكون كل واحد منهما
في محمل ولا بينة لان الحاكم اذا كان حاضرا عن
محمل ولا بينة يكون معزولا وبشرط ان يحكم
المرسى اليه بكتابه اي في موضع الاشهاد والا كان حاكما
بعلم بسبب خفية والاشهاد يكون اما عند خاصة
اي بمخاطبة ومكالمة او بشاهدين فاذا اشهد
القاضي على حكمه شاهدين ثم شهدا بعد ذلك
عند قاض اخر فانه يجب عليه ان ينفذه مطلقا
اي سواء كان الحق المحكوم به ثبت بشاهدين
او بشاهد ويمين او بشاهد وامراتين او بامراة
واحدة او باربعة عدول كالزنا وهو المشهور في
الزنا وغيره واما الشاهد واليمين فانه لا يثبت
بهما كتاب قاض بالتفاق الا ما بقي عند قوله
او بانه حكم له به فانه يثبت بالشاهد واليمين
كما تقدم العلامة المرسي في شرحه خلافا
لذكر الشرح الكبير وكلام المولف بعد اذا اشهد
الشاهدين على نفسه وهو يحمل ولا بينة والحر يحمل
ولا بينة فان كلامه ظاهر في خلاف ذلك وظاهر قوله
وشاهدين ولو كانت في شهود الاصل لان الحر كل
لا تسمع على فتح شهادتهم الاولى وقتا لا يجوز
ولعتبر عليهما وانحا الكتاب ونحوه
ولم يعد وجده اي ان القاضي المرسل اليه
يعتمد على ما شهد به الشاهدان ولو خالفا في

شهادتها

في شهادتهما كتاب القاضي الذي ارسلها شيء ان الواو
في وان خالفا للحال لا تصورة الموافقة لا تتوهم
في وسخب للقاضي المرسل ان يختم كتابه الذي ارسله
مع الشاهدين وسواء قراه عليهما ام لا واستحباب
الختم في الثاني ظاهر اذ يمكن ان يسرق او يسقط
من الشهود شيء اذ فيه او ينقص منه وانما لم يجب
في هذه الحالة لان هذا غير محتمل واما في الاول
فقال ابن عبد السلام لا يظهر له كبير فائدة لان
الاعتماد حينئذ على شهادة الشاهدين والقبول
مستندهما وجودا وعدما وبراءة وبرئ بحيث
اي بمخارج لا من داخل لانه واجب لان الحجة التي
ليس فيها الختم من داخل لا يقول عليها واما كتاب
القاضي المحدود عن الشهادة على القاضي لا انه قلا
يدري شاهدين بشهدان ان هذا كتاب القاضي
المعلا بيده اشهدهما بما فيه وادبا وان عند
غيره بحيث ان القاضي اذا اشهد عدلين على
كتابه فانهما تودبا ان ما اشهدهما به وان عند غيره
بانه مات المرسل اليه الكتاب او عزل والغير شامل
لما اذا كان قاضيا في البلد الذي كتب لقاضيها او
قاضيا لغيرها لكن بشرط ان يوجد فيه الختم
ويعرف به انه هو وظاهره انهما يودبان عند
غير المكتوب اليه ولو كتب اسم المكتوب اليه عليه
وهو ظاهر نقل المواق واذا اشهدهما ان ما
فيه حكمه او حكمه كالاقرار اختلف بالكل فيمن
رفع الى شهود كتابا مطويا وقال اشهدوا علي

Copyright © King Saud University